الدرس السابع: التجربة الحزبية في المنطقة العربية.

الهدف: تعد الأحزاب السياسية ركنا أساسيا ضمن النظرية السياسية الحديثة، فلا يمكن تصور دولة ديمقراطية من دون أحزاب سياسية وتنافس انتخابي. ولقد ارتبط المفهوم الحديث للأحزاب بالمرجعية الليبرالية الحديثة التي نجحت في القطع مع المفهوم القديم للسلطة باعتبارها إلهية مطلقة، وأسست لمفهوم حديث يعتبر السلطة شأنا بشريا خاصا يمارسه الشعب عبر ممثليه المنتخبين من بين المرشحين الذين عادة ما تقدمهم الأحزاب السياسية كممثلين لبرامجها الانتخابية.

لكن عكس ما هو معروف نظريا تختلف التجربة الحزبية في الواقع العربي عنها مثلا في العالم الغربي، حيث تواجه العديد من الإشكالات، ما جعلها تتخلف كثيرا عن ما علق عليها من آمال، وأبقاها، إلى حد كبير، ظاهرة غريبة بالنسبة للمجتمع العربي. ولأجل ذلك فان هذا الدرس سيحاول ان يتعمق في مضامين التجربة الحزبية في المنطقة العربية

أولا. إشكالات تواجه التجربة الحزبية في الدول العربية:

تشكل الظاهرة الحزبية إحدى أهم الظواهر التي عرفتها المنطقة العربية في ظل التجربة الاستعمارية. وعلى الرغم من استمرارها في الحياة السياسية العربية، إلا أنها لم تؤدِ الوظائف نفسها التي أدتها وتؤديها الأحزاب في التجربة الأم (الواقع الغربي)، وهذا لعدة اعتبارات/إشكالات أهمها:

1– ولدت الأحزاب السياسية في التجربة الأم عند درجة معينة من تطور المجتمع لتنظيم انقساماته، وجرّها إلى خارج دائرة العنف، ما جعل التجربة الحزبية تولد في إطار مجتمع مدني، يملك من السمات ما يدعم هذه التجربة، وفي مقدمتها: استقلال المجال الاجتماعي بالنسبة للمجال السياسي، ومرونة العلاقات الاجتماعية التي تضفي على انتماء المواطنة قيمة أصلية، وتحول العلاقات الترابطية في البناء الاجتماعي من علاقات عمودية إلى علاقات أفقية، فتم إقرار التعدّدية وتداول السلطة، وحقوق الإنسان، والاختلاف، وحرية التعبير عن الرأي... إلخ، ما جعل اللعبة السياسية تقوم على قواعد وأسس واضحة، لا يشكل الإلغاء في المجال السياسي إحدى قواعدها.[1]

في مقابل ذلك حملت التجربة الحزبية العربية أثقالها من زمن الاستعمار إلى زمن الاستقلال، وعلى الرغم من استمرارها في الحياة السياسية العربية، إلا أنها لم تؤدِ الوظائف نفسها التي أدتها وتؤديها الأحزاب في التجربة الأم، ما أبقاها، إلى حد كبير، ظاهرة غريبة بالنسبة للمجتمع العربي، فقد حافظت التشكيلات الاجتماعية التقليدية على دورها في إطار هذه المجتمعات (العشيرة، القبيلة، الطائفة، العائلة...) حتى أن تجارب حزبية عديدة جاءت لتندرج في خدمة هذه التشكيلات التقليدية.

2– تغليب مفهوم الحزب السلطوي/ الأغلبي في التجربة الحزبية العربية: فقد تبنت معظم الدول العربية بعد الاستقلال نظام الحزب الواحد كانعكاس للمرجعية الاشتراكية السائدة، التي تعتمد نموذج الحزب الوحيد الذي يحتكر السلطة باعتباره يمثل ايديولوجية الدولة ويحمي مصالحا.[2]

وباسم التحديث والتنمية والتقدم ساد نظام الحزب الواحد، وسيطر على الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي باسم تحقيق مشروع التنمية والاستقلال الوطني، في مقابل إشباع حاجات المواطنين في المأكل والمسكن والتعليم والصحة، وفي الوقت نفسه، نزع تسييس المجتمع، واقتصار ممارسة السياسة على إطار واحد، ممسك بكل مفاصل المجتمع، ومنعه خارج هذا الإطار، باعتباره القائم على السلطة "متعهد التنمية". ولم يكن هناك مجال للحديث عن التعددية ولا لتنافس البرامج الانتخابية، ولا مجال للتداول السلمي على السلطة.

المفارقة أن منطق الحزب السلطوي/ أو الأغلبي ظل سائدا حتى في تحول الكثير من هذه الدول عن خطها الأحادي في محاولتها مواكبة التحولات التي عرفها المجتمع الدولي(سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار نظم الحزب الواحد)، في نهاية ثمانينيات القرن العشرين.

وقد اعتمدت تجارب الحزبي الأغلبي في التجربة العربية على خارطة طريق تكاد تمتلك قواسم مشتركة أهمها: [3]

- العمل على تصدر المشهد الانتخابي من خلال الامتلاك الدائم للصف الانتخابي الأول؛
- السعي عبر عدد من الوسائل إلى تصدر المشهد السياسي والقيام بسلسلة من المبادرات؛
- العمل على تضييق الخناق على التوجهات السياسية الأخرى القادرة على منافسة برنامج الحزب السلطوي، خاصة التيارات الإسلامية حتى وان كانت مرخص لها قانونا؛
- ارتكازه باعتباره حزب السلطة على جمع الأعيان ورجال الأعمال والهجرات البشرية من مختلف التوجهات بدل الاستقطاب والنضالية والإيمان برسالة الحزب؛
- استفادته على العموم من نظام امتيازي توفره له القنوات الرئيسية للدولة(وزارة الداخلية، وسائل الإعلام، عائدات الاقتصاد...)، بل في بعض الحالات(النموذجين المصري والتونسي)، تتحول الامتيازات الممنوحة للحزب السلطوي وأعضائه إلى عرف عام معترف به من طرف الجميع.، ويتحول الحزب إلى قناة لدعم منطق الريع والمحسوبية والنفعية.

3– ولا يمكن بأي حال في تقويمنا للتجربة الحزبية العربية فكرا وممارسة، إهمال مسألة في غاية الأهمية تتعلق بمستوى الوعي الاجتماعي والسياسي العام الذي أنتجها، وهو وعي كان وما زال محكوم بعاملين متضافرين:

أولهما: التأخر التاريخي الذي كشف عبد الله العروي وعبد الله حافظ ابرز تجلياته ولا سيما في المستوى الايديولوجي– السياسي؛

وثانيهما: الاختراق الامبريالي وأعراض المسألة الشرقية كما أوضحه حسن النقيب في كتابه "الدولة التسلطية في المشرق العربي"، وملخصه أن الوطن العربي يمثل نظاماً سياسياً وحضارياً مخترقاً اختراقاً كاملاً من قبل الدول الإمبريالية التي تهيمن على العالم، وتتحول في ظله الجماعات الوطنية إلى شراذم تتبناها الدول الإمبريالية المتنافسة وتتلاعب بها، مانعة اندماجها في كيان سياسي متناسق قابل للحياة بشكل مستقل عن هيمنتها. [4]

ويترتب على هذه المسألة الكثير من المظاهر التي أثرت بشكل مباشر أو غير مباشر على التجربة الحزبية العربية منذ نشأتها وأهمها:

- احتواء النخب الحاكمة والفئات الكمبرادورية المرتبطة بها وتعيين وظيفتها في " النظام العالمي" و"السوق الدولية" وإقصاء الشعب من هذا النظام وتهميشه، بل إقصاء النظم الحاكمة نفسها بصفتها " الوطنية / القومية".
- تعميق الانفصال القائم بين الدولة والمجتمع، بين السلطة والشعب، الانفصال الذي لا تجد معه الحرية تعبيراً عنها إلا خارج الدولة وبالتضاد معها، وهو ما يمكن القوى الإمبريالية من استخدام " سلاح " الحريات السياسية وحقوق الإنسان ضد النظم التي تحتويها نفسها، فضلاً عن شبح " العقوبات " المباشرة وغير المباشرة الذي يخيم عليها باستمرار.
- وضع النظام العربي المخترق في مواجهة مستمرة تستنزف موارده وتنهك قواه وتدخله في سباق تسلح يلتهم فوائضه وقوة عمل شعوبه، من خلال دعم الدول الامبريالية الكبرى لإسرائيل بالمال والسلاح والتأييد السياسي.

ويعتبر الكثير من الدارسين أن هذين العاملين كانا حاكمين أيضا في الظروف والملابسات التي نشأت الأحزاب السياسية العربية في كنفها، وفي ضوئهما يمكن قراءة موران وتحولات الأحزاب عن توجهها السياسي، وتحولات

كوادرها وترحالهم من حزب لآخر، وأسباب انقساماتها، وانفصالها على المجتمع، وفي المقابل يمكن قراءة سياسات النظام الحاكم اتجاهها، سواء في تأجيله لمسألة الديمقراطية وما تتطلبه من قيام أحزاب سياسية باسم القضايا القومية والعربية والصراع العربي – الإسرائيلي، أو في سياساته وتعامله مع الأحزاب السياسية خاصة ذات التوجهات الإسلامية.

ثانيا. التجربة الحزبية العربية ... مخاض الولادة:

تعد التجربة الحزبية العربية حديثة العهد نسبيا إذا ما قارناها بمثيلتها في التجربة الغربية، ومع أن البعض من الدارسين يرجع بوادر ظهورها لبدايات القرن العشرين، لا يتوانى البعض الآخر عن الحديث عن إرهاصات أولى لجمعيات سياسية أو ذات توجه سياسي نشأت في أواخر القرن التاسع عشر.

وإذا سمحنا لأنفسنا بالتأريخ للتجربة الحزبية العربية أمكننا من المنظور التاريخي تصنيف هذه التجربة ضمن عدة مسارات:

– **المسار الأول:** أو ما يحلو للبعض بتسميته بالمرحلة الاستعمارية، بحيث ارتبطت فيها الممارسة الحزبية بمواجهة سياسات الاستعمار الغربي/ الأوربي(الفرنسي، البريطاني والاسباني)، فارتبط التشكل الجنيني للأحزاب بالحركة الوطنية التي دخلت في مواجهة مفتوحة مع الاستعمار ضمن سياقين أساسين:

- سياق إصلاحي كان يعكس وعيا بضرورة العمل السياسي في ظل الاحتلال، تنوعت مطالب أحزابه بين الاندماج ومطالب تتعلق بالإصلاح ...
- سياق استقلالي: ارتبط بطموح التحرر من الاستعمار، وانتقل بموجبه الأحزاب من المطالبة بالإصلاح إلى المطالبة بالاستقلال (نموذج جبهة التحرير في الجزائر، الحزب الوطني/ حزب الاستقلال في المغرب، حزب الدستور الجديد في تونس).

– **المسار الثاني:** يعكس مرحلة ما بعد الاستقلال وما تميزت به من حظر للعمل الحزبي في العديد من الدول العربية، أو في أحسن الحالات إقامة نظام الحزب الواحد، فباستثناء مصر(مرحلة التعددية الحزبية التي تلت ثورة 1919 واستمرت حتى عام 1952)، والمغرب(كانت بدايتها عام1937، وتكرست دستوريا مع أول دستور للبلاد عام1962)، شهدت معظم الدول العربية قيام نظام الحزب الواحد كانعكاس للمرجعية الاشتراكية السائدة كما ذكرنا سابقا.

– **المسار الثالث:** أو ما يحلو للبعض تسميته بمرحلة الليبرالية والتأسيس للأحزاب السياسية، التي يؤرخ لها تقريبا منذ نهاية ثمانينات القرن العشرين. وشهدت هي الأخرى سياقات مختلفة:

– سياق اعترافي: حيث أجبرت السلطات الحاكمة في الدول العربية خاصة تلك التي كانت تحظر العمل الحزبي، على الاعتراف بالأحزاب السياسية، فأقرت التعددية الحزبية بموجب الدستور والقانون(الجزائر، تونس، مصر).

– سياق تقييدي: يعكس استدراك السلطة الحاكمة للتعددية الحزبية التي أقرتها في بعض الحالات(كالجزائر مثلا) دون قيد أو شرط، فعملت على تقييد العمل الحزبي بالكثير من القيود القانونية عكسته مختلف القوانين التنظيمية. وفي هذا الصدد يؤكد الكثير من الدارسين أن التشريعات التي أُقرت بخصوص الأحزاب وقوانين الانتخاب عبر سنوات مضت لم تُسهل إيجاد بيئة حزبية فاعلة على أرض الواقع.

– سياق تمييعي: يرتبط زمنيا مع مخرجات ما عرف بالربيع العربي، فمع ما شهدته بعض الدول العربية (تونس ومصر)، من اندلاع حراك شعبي عارم مطالبا بالتغيير السياسي، وإسقاط نظم سلطوية حكمت لعقود من الزمن، متجاوزا المؤسسات السياسية التقليدية (الأحزاب السياسية)، سارعت بعض الدول التي أربكها ما يجري في دول الربيع إلى إحداث إصلاحات سياسية، وإقرار قوانين للأحزاب السياسية، فصدر قانون الأحزاب في الجزائر في 2012 الذي سمح باعتماد عدد من الأحزاب السياسية، وفي المغرب بصدور دستور 2011، وفي الأردن.

أما في ما يخص دول الربيع فقد شهدت مثلا كل من تونس ومصر وليبيا عقب سقوط الأنظمة الحاكمة (نظام بن علي ونظام مبارك ونظام القذافي)، طفرة حزبية غير طبيعية، لدرجة تَمَيَّع معها المشهد الحزبي في هذه الدول، وإن كان البعض يعتبرها ظاهرة صحية، فإن بلوغ عددها في تونس إلى، وفي مصر إلى 104 أحزاب سياسية مسجلة رسميا فى نظام الدولة، ومعتمدة من لجنة الأحزاب، وفي ليبيا إلى هو مؤشر قوي عن رغبة السلطة أو بقايا النظام في تمييع الظاهرة الحزبية.

ثالثا. نحو ترشيد الأحزاب السياسية وإعادة الاعتبار للمشهد الحزبي:

في أعقاب ما شهدته الدول العربية من حراك شعبي في سياق ما اصطلح عليه بثورات الربيع العربي منذ سنة 2011، بَشَّر العديد من المحللين والمنظرين بالثورات منزوعة الايدولوجيا والمتحررة من التعقيدات التنظيمية للأحزاب، واتهمت الأحزاب بالضعف والتخادل عن القيام بدورها في توجيه وتأطير النشاطات السياسية للجيل الشاب الثائر. وقد قضت ترتيبات التاريخ بأن تنطلق موجة الربيع العربي من خارج الأحزاب السياسية بل وعلى حسابها بالذات، فلم يتصدر أي حزب سياسي باختلاف توجهه موجة الحراك، حتى ضن البعض أن زمن العمل الحزبي قد ولى بلا رجعة. لكن التحولات التي شهدتها الميادين والشوارع العربية وما أسفرت عنه موجة الحراك من فوضى وعنف وحرب أهلية، دفع البعض للتراجع لصالح خطاب مغاير يُقدر العمل المؤسسي في السياسة، ويّرثي غياب الأحزاب السياسية، التي كانت قد طولبت منذ بداية الربيع بالتنحي جانبا، [5]

وفسح مجال العمل السياسي لصالح حركات شبابية غير متحزبة اكتسبت ثقافة سياسية نضالية بفضل الشبكة العنكبوتية.

1– ما بين نقد الحزبية والأحزاب السياسية ونقضهما:

تختلف النظرة اتجاه الأحزاب السياسية ما بين من يفضل نقد العمل الحزبي وبيان نقائصه، والحث على ترشيد الأحزاب السياسية لتكون أكثر فعالية، وما بين من يعتبرها عار على السياسة وجب نقضها.

وما بين التوجهين هناك من يعتقد أن الفارق وسيع بين فاعلية نقد الحزبية والأحزاب السياسية وبين نقضهما. فتكون الأولى مشروعة في الأحوال جميعاً، وهي - أحياناً ما تكون - ضرورية لأن العمل السياسي، في أمسّ الحاجة إلى أن يقرأ نفسه في مرآة النقد: كي يصحح أخطاءه ويصوب خياراته، أما نقض السياسة والحزبية، فلا شيء يقترحه على المجتمع والدولة سوى الفراغ، ويقيناً أن السياسة - مثل الطبيعة عند أرسطو - تخشى الفراغ. وكم من وطن أخذه الفراغ السياسي إلى حتفه! [6]

2– نحو ترشيد العمل الحزبي واعادة الاعتبار له :

مع ما عرفته الدول العربية من حراك شعبي احتجاجي منذ نهاية سنة 2010، ميزه غياب الأحزاب السياسية وعجزها عن الانخراط في دينامياته المختلفة، دليل عن عمق الأزمة التي تعيشها الأحزاب العربية اليوم بمختلف توجهاتها الفكرية والإيديولوجية. وقد دفع عجزها عن بلورة مشاريع متكاملة تلبي التطلعات المتزايدة لأفراد المجتمع، الكثيرين للتساؤل عن مصير الأحزاب، ومدى إمكانية تصور حياة سياسية سليمة ومستقيمة دون الفاعل الحزبي؟

1– مواءمة التجربة الحزبية مع الفكرة الديمقراطية:

إذا سلمنا أن العلاقة ما بين الديمقراطية والأحزاب ارتباطية ووثيقة؛ بحيث لا يمكن قياس نجاح الأولى إلا بوجود الثانية، ولا يمكن للفعل الحزبي أن يتأسس إلا في شروط ديمقراطية. وإذا اعتبرنا أن وجود الأحزاب يُشكل أكثر من ضرورة لاستقامة ورشادة الحياة السياسية، فإن ذلك يحتاج إلى إعادة صياغة العلاقة ما بين الأحزاب والسلطة وفيما بينها.

● **رسم الدولة/ السلطة مسافة بينها وبين الأحزاب:** ويتحقق ذلك بترك المجال الحزبي مستقلا دون تقييده بالتشريعات والقوانين التي تفرض قيودا وضوابط تسهم في إضعاف التعددية الحزبية وبالتالي تقويض الديمقراطية. إلى جانب تحويل التعددية العددية إلى تعددية حقيقية، قادرة على مراكمة ثقافة المشاركة والتنافس والتعاقب على السلطة. ويتحقق ذلك بـ:

– تخلي عن النظام السياسي الأبوي الذي يسمح بوجود الأحزاب شريطة أن لا تؤدي الأدوار المعروفة لها؛

– وتخلي سلطته عن تحكمها في المجال السياسي سواء باعتمادها مفهوم الحزب السلطوي/ الأغلبي وما يمارسه من استقطاب ضد بعض الأحزاب (المعارضة)، أو استخدامها للضبط المؤسساتي للحقل الحزبي.[7]

● **تجديد الأحزاب رؤيتها للعمل السياسي:** حتى تكون منتجة وفعالة في علاقتها بالشأن العام ومؤسساته. ولن يتأتى ذلك دون تكريس الديمقراطية الداخلية، والتعاقب على المسؤولية. والتخلي عن ثقافة "الزعامة" و"الجهاز" التي طغت طويلا على تسيير الحزب، وتسببت في غلق الأبواب أمام بروز الكفاءات، وتشجيع الرداءة لضمان الولاء للزعيم وتشجيع الولاء للأشخاص، على حساب المبادئ الديمقراطية".[8] وفي هذا الصدد نجد الكثير من المساهمات التي بحثت كيفية ترشيد العمل الحزبي لاستنهاض الحياة السياسية وإعادة الثقة في الأحزاب السياسية.

2– ترشيد العمل الحزبي:

يحتل اليوم موضوع ترشيد الحزب السياسي بما يعنيه من إيجاد سبل أنجع في تسيير وتدبير العمل الحزبي مكانة مهمة في الأدبيات العلمية والسياسية. ويعتقد الكثير من الدارسين أن تفعيل مقاييس العقلنة والرشد في العمل الحزبي إنما يستوجب:[9]

● **المأسسة الحزبية:** يحتاج ترشيد العمل الحزبي إلى ترسيخ قواعد المأسسة بما تعنيه من صيرورة متكاملة من الآليات والإجراءات والقوانين التي تضبط الفعل الحزبي وتجعل منه فعلا جيدا ورشيدا. ويتحقق ذلك بالقطع مع الأدوات التقليدية في تسيير الحزب والتركيز على التمايز البنيوي والوظيفي في عمل الأجهزة الداخلية، بما يرسخ قواعد ديمقراطية داخلية، ستنعكس بالإيجاب على كيفية اختيار القائد، اتخاذ قرارات الحزب وكيفية فض النزاعات داخليا.

● **التمكين المعلوماتي للأحزاب:** تلعب مسألة التعاطي مع المعلومات وتوظيفها بشكل جيد من طرف الأحزاب، دورا مهما في تطوير الأداء الحزبي وترشيد قراراته. واكثر من ذلك يُمكن التبادل المعلوماتي من نجاح الحزب في إعداد برامج سياسية جيدة، وتكوين وتدبير الموارد البشرية الحزبية بعقلانية وهو ما يمكن من آداء حزبي متميز.

● **التقويم الذاتي ونشر ثقافة المسؤولية:** فيساهم التقويم في إعادة مراجعة شاملة للقررات والإجراءات المتخذة، وإدراك لنواقص الفعل وثغراته، بما يسمح بتداركها والعمل على تصحيحها.

● **تفعيل التواصل الحزبي:** يؤكد كارل دويتش على أهمية تمتع الأحزاب السياسية بقدرة تواصلية، بما تعكسه من قدرتها على التعبئة والتجنيد والاستقطاب، تنعكس بالإيجاب على قدرتها في بلورة مطالب المجتمع وحظها في الوصول إلى السلطة. وعلى أهمية ما سبق ذكره من عوامل تسهم في ترشيد العمل الحزبي، تبقى غير ذات فعالية ما لم:

● **يُغير النظام السياسي/ السلطة الحاكمة موقفه من العمل الحزبي** ويتوجه/ تتوجه من تضييق الخناق على العمل الحزبي بالقوانين واللوائح ومختلف الأساليب المعلنة والمضمرة، إلى تعبيد الطريق أمام مؤسسات حزبية فعالة بما يسهم في كشف الأخطاء ومراقبتها، ومنع السلطة من الانحراف عن بنود الدستور.[10](

● **تَترسخ ثقافة سياسية** لدى السلطة بحيث تسود قيم قبول الأحزاب كمؤسسات وسيطة وآلية مهمة لتفعيل المشاركة السياسية ومن ثم دمقرطة النظام الحاكم. ولدى النخبة السياسية/ الحزبية فتؤمن بأهمية العمل الحزبي

في تنشيط ودمقرطة الحياة السياسية. ولدى الجماهير بإدراكها أن الأحزاب هي المؤسسات الحديثة الكفيلة بلورة مطالب المجتمع والتعبير عنها

تم الاعتماد في اعداد هذا الدرس على مقال ل : د. زريق نفيسة ، التجربة الحزبية في المنطقة العربية: قراءة في أسباب التعثر وسبل ترشيد العمل الحزبي ، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية تيزي وزو ، العدد 2019/1 ص ص 203-230 .

قائمة الهوامش:

[1] سمير الزين، [redacted]

.103